الأمم المتحدة

A/HRC/19/11/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
6 March 2012

Original: Arabic

مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة عشرة
البند 6 من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

الجمهورية العربية السورية

إضافة

آراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية والردود التي قدمتها

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

تعيد الجمهورية العربية السورية التأكيد على التزامها بتعهداتها الدولية في مجال حقوق الإنسان والتزامها بآلية المراجعة الدورية الشاملة. فقد عرضت سورية بتاريخ 2011/10/7 لواقع أوضاع حقوق الإنسان فيها بشفافية وصراحة كاملة، ورحبت بالمداخلات والتوصيات الموضوعية التي قُدمت لها بسبب رغبتها الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في مجال حقوق الإنسان والاستفادة من التوصيات الموضوعية منها في الرقي بحقوق الإنسان في سورية، خصوصاً في هذا التوقيت الذي تعمل فيه سورية على بناء دولة متجددة يتمتع فيها الجميع بأعلى معايير حقوق الإنسان ، رغم الصعوبات الكبيرة التي تعترض هذا الجهد، والتي لم تعد تُخفى على أحد.

للأسف رفضت بعض الدول التي شاركت في الحوار التفاعلي يوم 2011/10/7 وهي تدعي سعيها لجعل سورية تلتزم بحقوق الإنسان، رفضت هذه الدول الالتزام هي نفسها بمبادئ المراجعة الدورية الشاملة الواردة في المادة 3 من قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، الذي اشترط أن تقوم عملية المراجعة على أساس التعاون وأن تتم بشكل موضوعي شفاف وغير انتقائي ولا يسعى للمواجهة مع الدولة المعنية .

وكعادتها في التعامل على أنها وصية على قضايا حقوق الإنسان وفوق تنفيذها، منعت هذه الآلية من أن تكون منبر لتبادل الآراء للخروج بنتائج مثمرة لصالح حقوق الإنسان في سورية، وفضلت أن تتبع طريقها المعتاد في بث السموم وتوتير كل تجمع دولي يعمل للتقدم بالجنس البشري وتلوي هذه المنابر لتخدم أجنداتها في الهيمنة على العالم وتحويله إلى حديقة خلفية لها ترتكب فيها ما تشاء من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك السكان الأصليين في بلادها، فيما

تُلقي الخطب وتشمئز وتُروع من أفعال كانت هي من أولى ممارسيها والداعمين لها في دول أخرى. إن حقوق الإنسان بالنسبة لهذه الدول ليست سوى أداة من أدوات السياسة الخارجية شأنها شان عمليات التجسس والتصفيات والحروب العسكرية.

لقد رفضت الجمهورية العربية السورية كل ما جاء من توصيات من تلك الدول ضمن المراجعة الدورية الشاملة لأن هدف تلك الدول لم يكن التعاون لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بل كانت صياغاتها تعمل على توجيه الاتهامات والإدانة لسورية والخروج بشكل سافر عن مبادئ عملية المراجعة الدورية الشاملة وعن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وتُعتبر تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة وليست واحدة من جمهوريات الموز والمشيخات التي تحركها كما تشاء وتتستر على انتهاكاتها لحقوق الإنسان، كما تتستر على انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في فلسطين والجولان السوري المحتل. فلم نسمع هذه الدول تصرخ أو حتى ترفض ممارسات إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة وإنما راحت تبحث لها عن الأعذار. وفي هذا الإطار كنا نتوقع أن يتم الالتزام بقواعد عمل آلية المراجعة، فيتم إدراج كل نقاط النظام التي صدرت في التقرير النهائي للاجتماع، وعدم اختيار بعض منها لوضعه، وإهمال البعض الآخر، ونأمل أن يشمل التقرير النهائي تلافياً لهذه الثغرة.

رحبت سورية بالملاحظات والتوصيات البناءة التي تقدمت بها دول أخرى تحدثت من منطلق الحريص على تعزيز وحماية حقوق الإنسان ، وقد بدأت بالفعل بالتحرك لتنفيذ هذه التوصيات رغم الصعوبات الجمة التي تواجه هذه الجهود في ظل استمرار إجرام المجموعات المسلحة.

في عرض الجمهورية العربية السورية أمام الفريق العامل المعني بالمراجعة الدورية الشاملة بتاريخ 2011/10/7، قدمت سورية عرضاً لواقع الحال في البلاد منذ بداية الأزمة وتطوراتها. لقد مضى ما يزيد عن أربعة أشهر منذ ذلك الوقت، عانت خلالها بعض مناطق سورية أعمالاً إجرامية إرهابية، على يد العصابات المسلحة، لم يشهدها تاريخ سورية، فسُفكت دماء مواطنين أبرياء، وانتُهكت الحرمات، ودُمرت الممتلكات، وقُطعت الطرقات، وشُردت العائلات، في انتهاك صارخ لكل القوانين والشرائع وحقوق الإنسان، ولم توفر حتى الأطفال الذين تقل أعمارهم

عن العامين في بعض الأحيان من قِبل قنوات فضائية تشارك في حرب تحريضية وإعلامية مضللة ووحشية ضد سورية ، ولم توفر المسنين ممن تجاوز عمر أحدهم 94 عاماً، على مرأى ومسمع من العالم فيما لا يزال البعض يُخبئ جرائم القتل وراء مقولة "الحراك السلمي" من أجل حماية هؤلاء من المساءلة القانونية والمحاسبة .

ورغم ذلك تستمر الرغبة في الحياة بزخم لدى السوريين متمسكين بأرضهم وحياتهم وقيمهم، واستمرت إرادة الحياة لديهم أقوى من العقوبات والحصار والحملات الإعلامية غير المسبوقة، وتابعوا خطوات الإصلاح التي تقوم بها الدولة بناء على مطالبهم المشروعة، ويستمر العيش المشترك رغم محاولات التطهير الطائفي والتهجير من قِبل الإرهابيين والمجموعات المسلحة في مناطق معينة.

لقد عملت المجموعات المسلحة على انتهاك الحق في الحياة ومارست القتل خارج القانون وأقامت معاقل لاحتجاز وتعذيب من يسقط في يدهم من المؤيدين للدولة أو الضحايا الذين يخطفونهم من أجل المال في انتهاك لحق الجميع في عدم التعرض للاختفاء القسري أو حجز الحرية أو التعذيب. وقامت بعمليات ترويع السكان ودفعهم خارج منازلهم في انتهاك للحق في المسكن، وأول أهداف حقوق الإنسان ، ألا وهو التحرر من الخوف والعوز اللذين وردا في مقدمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وعمدت هذه المجموعات إلى إعاقة العملية التعليمية في المدارس من خلال نهب وتخريب وحرق محتوياتها، وإرغام تلاميذها على التظاهر تحت تهديد السلاح فيما يشكل انتهاكاً للحق في التعليم، وإغتصاب لإرادة هؤلاء الأطفال ، وتشكل قتل خارج نطاق القانون. كما تم تعطيل الحياة التعليمية في بعض الجامعات بإدلب وحمص، بل وتعطيل الحياة بشكل كامل نتيجة التواجد المكثف جداً للمسلحين المدججين بأحدث الأسلحة وإقامة الحواجز والقصف على الأحياء المدنية بقذائف الهاون وقذائف الأر بي جي واستعمال أحدث القناصات والأسلحة الحديثة جداً والمتطورة.

كان الحق في الغذاء ضحية أخرى لجرائم المجموعات المسلحة حيث قامت بحرق المحاصيل الزراعية ومنع الفلاحين من الوصول إلى أراضيهم، وافتعلت أزمة خبز، الغذاء الأساسي للشعب السوري والمدعوم بشكل كبير من الدولة، وألقت به في مكبات النفاية لخلق أزمة

غذائية مفتعلة. وقد كانت من أولى مهام قوات حفظ النظام، توزيع الخبز والمواد الغذائية في المناطق التي يقوم بتخليصها من المجموعات المسلحة والتي كانت تمنع عن السكان الغذاء والماء وتدمر شبكات الكهرباء وموارد الوقود. هذا عدا عن خطف النساء واغتصابهن وقتلهن فيما بعد.

كما قامت هذه المجموعات المسلحة بقطع الطرق وقامت بالتعرض للمسافرين سواء بسياراتهم الخاصة وسرقتها وقتل سائقيها أو التعرض لوسائط النقل العامة كشركات النقل.

لقد شاهدنا بعض المشككين بصحة الرواية السورية للأحداث وتأكيدها وجود إرهاب ضد شعبها ممولٍ ومدعومٍ من الخارج، وكان البعض مخدوعاً بالحملات الإعلامية التي خرج إعلاميوها عن ميثاق الشرف المهني، وكان هذا البعض مصرّاً على أن ما يجري هو تحرك سلمي وعلى عدم وجود أدلة على ذلك. ها نحن اليوم بعد حوالي 5 أشهر نرى الدم السوري يُزهق ثمناً للإرهاب ومخططات الخارج. وتم فرز المطالب السلمي بالإصلاح عن المسلح المتعطش للدماء والمال. لقد أصبحت الصورة واضحة بما لا يدع مجالاً للشك بأن سورية تتعرض لحملة إرهابية ذات أبعاد إقليمية ودولية لا علاقة لها بحقوق الإنسان أو الحرية تهدف لزعزعة الدولة السورية، وقد تناول تقرير بعثة الجامعة العربية هذه الحقائق الدامغة حول ممارسات المجموعات المسلحة، ولهذا تم الإجهاز عليها ومنعها من متابعة عملها عندما كشفت الحقائق التي تحدث على أرض الواقع. ومن مظاهر هذه الحملة ضد سورية أيضاً تدخّل عدد من السفارات والسفراء الأجانب في الشأن الداخلي، وقامت قيادات هذه الدول بتحريض وتوجيه قيادات المعارضة لمزيد من التأجيج، فيما تدّخلت تنظيمات إرهابية خارجية مثل القاعدة لزيادة تعقيد الأحداث.

لقد كان أول ما أكدت عليه سورية في تقديمها في شهر تشرين الأول المنصرم هو سعيها لحوار بنّاء، وبما يمنع المراجعة من أن تكون أداة لتسييس قضايا حقوق الإنسان. وبالفعل استمعت لعدد كبير من المداخلات وقبلت العديد من التوصيات البناءة الهادفة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، وهي تسعى لتنفيذ ما ألزمت نفسها بقبوله من توصيات، وستُعلم المجلس بموقفها من باقي التوصيات في اجتماع 2012/3/15. أما الآن فتود الجمهورية العربية السورية عرض، وبسرعة، ما تم إنجازه منذ شهر تشرين الأول 2011 حتى الآن.

فقد تم الاستماع للمطالب المحقة وعملت الدولة على تنفيذ هذه الإصلاحات ، بما في ذلك بعض التوصيات التي قُدمت في إطار عملية المراجعة الدورية الشاملة.

فقد انتهت لجنة مراجعة الدستور من عملها وسلمت السيد رئيس الجمهورية بتاريخ 2012/2/13 نسخة عن دستور عصري يحرص على حماية وتعزيز حقوق الإنسان ويتضمن تغييرات جذرية ونذكر منها إلغاء المادة الثامنة من الدستور السابق والتي كانت تنص على أن

يكون حزب البعث هو الحزب القائد في الدولة والمجتمع ، كما تم تحديد ولاية رئيس الجمهورية وتُحدد لمرة تالية فقط، ، بالإضافة لتعديلات عديدة أخرى، تفسح المجال لتعددية سياسية وتداولاً ديمقراطياً للسلطة، وتعزيزاً للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للإنسان السوري، وتعزيز سيادة القانون وتفعيل دور المحكمة الدستورية وحماية التنوع الثقافي للمجتمع السوري وتعميق مفهوم دولة القانون ، وأثناء تداول هذه الوثيقة سيكون قد جرى الاستفتاء الشعبي في 2012/2/26 على الدستور الجديد.

كما شهدت سورية في شهر كانون الأول 2011 أول انتخابات محلية وفقاً لقانوني الانتخابات والإدارة المحلية الجديدين اللذين عرضا على الفريق العامل المعني بالمراجعة الدورية الشاملة، وتمت العملية الانتخابية بشفافية وديمقراطية، لم يعكرها سوى محاولات العصابات المسلحة لمنع المواطنين في بعض المناطق السورية من ممارسة حقهم بالترشح أو الانتخاب.

وبالنسبة لتشكيل أحزاب جديدة التزاماً بالحق في التجمع السلمي وتشكيل نقابات وأحزاب، تم وضع قانون للأحزاب يلبي المعايير الدولية لتشكيل وتنظيم الأحزاب، وعملت لجنة الأحزاب التي تشكلت بموجب قانون الأحزاب الجديد ، على دراسة طلبات تشكيل الأحزاب، وقد تم الإعلان عن قبول تشكيل ستة أحزاب حتى تاريخه وأصبح عملها مشروعاً، فيما تدرس اللجنة عدداً آخراً من الطلبات.

ومنذ شهر تشرين الأول أيضاً، عملت سورية على التعاون مع جامعة الدول العربية على أمل حلّ الأزمة في سورية عربياً، ووقعت على برتوكول المراقبين العرب وفقاً لخطة العمل العربية، واستقبلت سورية البعثة وفتحت لها كل الأبواب وقدمت لها كل التسهيلات الممكنة من أجل الاطلاع على واقع الأحداث في سورية، وقدمت اللجنة تقريرها بعد الشهر الأول من عملها

والذي أكد على وجود مسلحين ، يتجاوز عددهم المئات في حمص وحدها، يقومون بالاعتداء على المدنيين وقوى حفظ النظام. للأسف، لقد كان من الممكن أن يفتح هذا التقرير الباب لحل سياسي للأزمة، إلا أن الراغبين باستخدامه كذريعة لضرب سورية، رفضوا التقرير وانتقلوا إلى تحركات هستيرية في المنابر الإقليمية والدولية داعين لتشديد العقوبات على الشعب السوري والتدخل العسكري الأجنبي فيه. وفي حين يدّعي هؤلاء عملهم لصالح الشعب السوري، إلا أن هذه العقوبات أثرت بشكل مباشر على كامل الشعب السوري، وأنهوا عمل البعثة كما ذكرنا سابقاً .

ورفعت هذه الجهات من تصعيدها ودعمها للعنف ضد السوريين منذ ذلك الحين بشكل غير مسبوق، بوحشية بعيدة عن أية شرعة لحقوق الإنسان أو غيرها: قتل، تمثيل بالجثث، تعذيب، واغتيال العلماء ورجال الدين والمثقفين، بالإضافة للسرقة، وترويع، ونهب، وتدمير البنى التحتية، وتدمير أنابيب النفط لخلق أزمة المازوت: المادة التي يعتمد عليها السوريون في تدفئتهم . لقد كان السوريين يتطلعون ليوم الجمعة باعتباره يوم عبادة وترفيه. للأسف حوله المسلحون ليوم دماء وتفجيرات ممنهجة. لقد تعمد الإرهاب أن يضرب دمشق وحلب يوم الجمعة بأقسى قواه،

فيما تابع سفكه لدماء السوريين في كل أيام الأسبوع ، واستغلوا الجثث وصوروا عمليات القتل لبيع الدم السوري رخيصاً في أفلام يرسلونها إلى فضائيات تعمل لصالح قتل الشعب السوري. ومما يثير السخط هو أن الدول التي ادعت الحرص على دماء السوريين أنكرت لمدة تسعة أشهر وجود مجموعات إرهابية مسلحة تقتل الأبرياء وقوات حفظ النظام، وبعد أن فضح تقرير البعثة العربية هذا الموقف عادت نفس هذه الدول للاعتراف بوجود المسلحين وقدمت لإجرامها المبررات السخيفة المعروفة.

لا يمكن لدعاة حقوق الإنسان أو يفعلوا هذا، ولا يمكن لمدافعين عن حقوق الإنسان أن يدعموا هذا الإرهاب. هذه أعمال إجرامية لا ينبغي أن نسمح لأحد أن يذر الرماد في العيون ويسميها "دعوة للحرية"، إن هذه الأعمال تفرض على كل دولة حماية مواطنيها وإعادة السلم والأمن لهم. ونتوقع من المجتمع الدولي أن يُساعد سورية في هذه المسألة لا أن يؤجج هذه المجموعات ويقدم لها المال والسلاح والتغطية السياسية والعسكرية والإعلامية.

ورغم ذلك لم تتخلى الدولة السورية عن مسؤوليتها في حماية شعبها، وستواصل الاستجابة لدعوات السكان في عدة مناطق لإنقاذها من المجموعات المسلحة. وبالفعل تحركت القوى الأمنية لوقف نزيف الدم مستخدمة أعلى درجات ضبط النفس، والمهنية في التمييز بين المدنيين والمسلحين، حيث وجدت قوى حفظ النظام مخازن هائلة للأسلحة ومعامل للمتفجرات وأنفاق تهريب للسلاح وأجهزة اتصالات متطورة غير متوفرة في سورية تُستخدم للاتصال بالخارج. وستواصل هذه القوى عملها في حماية السكان من المجموعات المسلحة لحين عودة الأمن والاستقرار إلى سورية، مع التزام تعهداتها في مجال قانون حقوق الإنسان الدولي، وقد سقط في المواجهات مع هذه المجموعات المسلحة ما يزيد عن الألفين من قوات حفظ الأمن وأرسلنا وثائق بأسمائهم إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وقد قامت سورية برفع معلومات إلى المفوضية السامية حول الخسائر التي أصابت سورية من المدنيين وكذلك من قوات حفظ النظام، وسنُرفق معلومات عن ذلك في ملحقات هذا التقرير.

للأسف وضعت هذه العمليات الإرهابية العراقيل أمام قدرة سورية على تنفيذ التوصيات التي ألزمت نفسها بها، دون أن تقلل من عزيمتها في تنفيذ هذه التوصيات إدراكاً منها لأهمية هذه التوصيات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سورية وفقاً لأعلى المعايير الدولية. وتأمل سورية أن تشارك في عملية المراجعة الدورية الشاملة المرة القادمة وقد شُفيت من هذه الأزمة وخرجت دولة متجددة في ظل سيادة القانون والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، دون أن تنسى تاريخها العريق وقيم حقوق الإنسان التي تجذرت فيها منذ الأزل: قيم الحرية والعدالة والاستقلال والسيادة والرفاه الإنساني.